الفصل التاسع

الاقتصاد الأخضر

أهداف الفصل

يبرز هذا الفصل مفهوم «الاستدامة الاقتصادية» وما يمكن أن يترتب على تبنيها، على نحو يعضِّد منظور «الاستدامة البيئية» التي تناولناها في فصول سابقة. ويستهدف الفصل تعميق الفهم لـ «الاقتصاد الأخضر» من حيث ماهيته ومبادئه وخصائصه ومتطلبات التحول إليه، وكيفية تشكُّل «الإدارة البيئية» في السياق الأخضر، ودور التعليم مع رصد بعض المبادرات الدولية، على أن الفصل يولي الشأن العربي مزيدًا من الاهتمام، حيث يعرض بعض المسائل والمؤشرات التي تخص الاقتصاد العربي الأخضر، في محاولة لتدعيم جهود «الاستدامة» وخضرنة الاقتصاد والتنمية في عالمنا العربي.

بعد القراءة المتمعِّنة في هذا الفصل، ي جب أن تكون قادرًا على:

١- أن تَعرِف مفهوم «الاستدامة الاقتصادية».

٢- أن تحلِّل أهم متطلبات تبني «الاستدامة الاقتصادية».

٣- أن تلم بأهمية «الاقتصاد الأخضر» ومتى ظهر مفهومه.

٤- أن تعرِّف مصطلح «الاقتصاد الأخضر» بطريقة علمية.

٥- أن تحلِّل أهم مبادئ وخصائص «الاقتصاد الأخضر».

٦- أن تفهم أهم متطلبات التحول إلى «الاقتصاد الأخضر».

٧- أن تلم بكيفية تشكُّل «الإدارة البيئية» في سياق «الاقتصاد الأخضر».

٨- أن تفهم دور التعليم في تدعيم «الاقتصاد الأخضر».

٩- أن تلم ببعض المبادرات الدولية في مجال «الاقتصاد الأخضر».

١٠- أن تحلِّل المؤشرات والتوصيفات للواقع العربي في مجال «الاقتصاد الأخضر».

obeikandl.com

٩-١ الاستدامة الاقتصادية: ما وراء الاقتصاد التقليدي

في الفصول السابقة أوضحنا من زوايا عديدة أننا بحاجة ماسة إلى تجاوز المنظور الاقتصادي التقليدي في التنمية أو ما يسميه البعض بـ «النمو الاقتصادي المستدام» الذي يعني وفق «اللجنة الدولية للنمو والتنمية» CGD: تحقيق نمو اقتصادي سنوي بنسبة ٧٪ على الأقل لمدة ٢٥ سنة أو أكثر[٢٦٠]، على أن يكون ذلك التجاوز صوب «منظور الاستدامة»؛ الذي يضمن تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مع الحفاظ على البيئة بكل مكوناتها وأنظمتها وطيفها الحيوي. ولتحقيق «الاستدامة الاقتصادية»، يجب هجر المفهوم التقليدي للاقتصاد ومفاهيمه وتطبيقاته وتغليب أو على الأقل مراعاة المنظور البيئي للاقتصاد ومفاهيمه وتطبيقاته، ومن ذلك ما يلي:

١- تبني منظور «الاقتصاد البيئي» Ecological Economics، وهو حقل متداخل التخصصات يجهد لإحداث الترابط والتكامل بين الأنشطة والأنظمة الاقتصادية مع الأنشطة والأنظمة والاعتبارات البيئية ضمن منظور إستراتيجي طويل الأجل؛ بما يضمن الاستدامة البيئية والاستقرار والتوازن البيئي والمحافظة على مكوناتها وأنظمتها وتنوعها الحيوي، ويقتضي ذلك معالجة المشكلات البيئية بطريقة جادة ومعمقة، وكل ما سبق يتطلب ألا تكون علوم البيئة والاقتصاد معزولاً بعضها عن البعض الآخر. ويتأسس «الاقتصاد البيئي» على مقومين، وهما: الفاعلية في استخدام الموارد النادرة، وتحقيق العدالة في الوسط البيئي وفيما بين الأجيال المعاصرة والمستقبلية[٢٦١].

٢- هجر النظرة التقليدية للموارد على أنها ناضبة، بحيث ينظر إليها على أنها «أوقاف مستدامة»[٢٦٢]، مما يوجب الحفاظ على أصل الأوقاف ورعايتها بما يضمن استمرارية إنتاجية هذا الأصل وفق منظور إستراتيجي مستديم، فالأسماك مثلاً هي «أوقاف» الأمر الذي يدفع باتجاه تنظيم عملية الصيد كي لا تكون جائرة، ومن ثم فقد تؤدي إلى انقراض بعض الأسماك وإفقادها الحق في أن تعيش داخل أنظمتها البيئية.

٣- يدخل فيما سبق، النظر إلى الموارد الطبيعية على أنها «رأسمال طبيعي»، فالثروات الطبيعية والأمطار والهواء والماء - على سبيل المثال - هي رؤوس أموال للأرض وليست رؤوس أموال للإنسان، وحق الإنسان يتمثل في استغلالها بقالب مستدام يحافظ عليها

obeikandl.com

ويضمن الاستقرار والتوازن البيئي. وترى كم تقدر مثل تلك الموارد الطبيعية والخدمات التي تقدمها الأرض للإنسان على طبق من ذهب؟ البعض قدرها في عام ١٩٩٧م بنحو ٣٣ تريليون دولار[٢٦٣].

٤- الاعتراف بالرأسمال الطبيعي يستلزم هجر الحسابات الاقتصادية والمحاسبية التقليدية نحو منظور قياسي كمي يمكِّننا من إعداد قوائم اقتصادية ومحاسبية جديدةنحدد بها قيمة الموارد البيئية وقدر الاستنزاف الحاصل فيها وكلفة التأثير البيئي على أنظمتها وعناصرها.

٥- الحقل الاقتصادي الذي يعترف برأس المال الطبيعي يعرف الآن بـ «الاقتصاد الأخضر»، مما يعني أخذ المظاهر والآثار الجانبية لأي نشاط بشري على رأس مال البيئة وإدخال ذلك في صناعة القرار تجاه هذا النشاط، إما بالموافقة أو بالرفض. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصادات العربية تستنزف الموارد الطبيعية بطريقة غير مستدامة، وتقدَّر تكلفة «التدهور البيئي» في العالم العربي بنحو ٩٥ مليار دولار أي ما يعادل ٥٪ من إجمالي ناتجه المحلي في عام ٢٠١٠م[٢٦٤]. وتلك كوارث بيئية تنموية مجتمعية ماحقة.

والحديث السابق يجرنا إلى بحث عن إجابة لأسئلة عديدة، ومنها: ما المقصود بالاقتصاد الأخضر، وما أهميته، وما مبادئه، وما خصائصه؟ وكيف يمكن التحول إليه؟

٩-٢ الاقتصاد الأخضر

٩-٢-١ الاقتصاد الأخضر: الماهية والأهمية

الاهتمام الدولي بمفهوم «الاقتصاد الأخضر» Green Economy, GE هو حديث نسبيًّا، ولكن الاهتمام بسياساته ومؤشراته ليس حديثًا، حيث نوقشت في فضاءات «الاقتصاد البيئي» Ecological Economics والحقول القريبة منه، بجانب النقاش في بعض المؤتمرات الدولية كمؤتمر ريو دي جانيرو ١٩٩٢ (مؤتمر قمة الأرض) حيث تم طرح بعض الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، ومن ذلك ما تضمنه «المبدأ ١٦» الذي طرح مفاهيم «التكلفة البيئية» و«المبدأ ٨» الذي

تناول الإنتاج والاستهلاك غير المستدام، وفي ذلك المؤتمر تم إقرار الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للتغير المناخي UN Framework Convention on Climate Change, UNFCCC التي أقرت حزمة من الإجراءات المهمة في مجال الاستدامة البيئية كـ «التنمية منخفضة الكربون» Low Carbon Development[٢٦٥].

مصطلح «الاقتصاد الأخضر» ابتكر في عام ١٩٨٩م في تقرير حكومي بريطاني شارك فيه مجموعة من الاقتصاديين البيئيين البارزين، وهم» «بيريس» و«ماركانديا» و«باربير» Pearce, Markandya and Barbier وهذا التقرير عرف باسم Blueprint for a Green Economy[٢٦٦]، ثم توالت بعد ذلك الإسهامات العلمية لتطوير ذلك المصطلح وتشييد أبنيته المفاهيمية. كما نمت الجهود الدولية في مجال تدعيم «الاقتصاد الأخضر»، ومن ذلك أنه تم التأكيد في مؤتمر تغير المناخ المنعقد في كوبنهاجن عام ٢٠٠٩م عن الدعوة إلى تبني «الاقتصاد الأخضر» كآلية مواجهة لبعض الأزمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الكبرى التي نعيشها في العصر الحاضر، وهنالك العديد من التقارير المتخصصة الصادرة عن منظمات دولية وعربية (انظر الصندوق ٩-١).

صندوق ٩-١ منظمات دولية وعربية تصدر عن «الاقتصاد الأخضر»!

تم إصدار عدة تقارير عن «الاقتصاد الأخضر» من قبل بعض المنظمات والبرامج والمبادرات الدولية والعربية، ومنها على سبيل المثال:

1- United Nations Environment Program (UNEP)

2- The United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)

3- United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA)

4- United Nations Conference on Sustainable Development (UNCSD)

٥- المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد) AFED.

وبخصوص تعريف «الاقتصاد الأخضر» فثمة تعريفات عديدة في الأدبيات المتخصصة، وليس هنالك تعريف دولي متفق عليه، غير أن هنالك قواسم مشتركة بين أكثر التعريفات المطروحة. ويمكن استعراض بعض التعريفات، كما يلي:

obeikandi.com

- يعرِّف المنتدى العربي للبيئة والتنمية «أفد» ٢٠١١ الاقتصاد الأخضر بأنه[٢٦٧]:

> «نهج مبني على دمج النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والمساواة الاجتماعية بشكل متكامل»، ويعرفه بأنه: «منهجية تعزز التوسع الاقتصادي، وتحمي الغلاف الحيوي، وتضمن المساواة الاجتماعية في آن واحد، مع عدم السماح بنجاح أي من هذه الأبعاد الثلاثة على حساب البعدين الآخرين».

- تعرِّف مبادرة الاقتصاد الأخضر ٢٠١١م (ضمن البرنامج البيئي للأمم المتحدة UNEP) الاقتصاد الأخضر بأنه: «ذلك الذي يَنتج عنه تحسنُ الرفاهية الإنسانية والعدالة الاجتماعية مع التخفيض الجوهري للأخطار والتضحيات البيئية»[٢٦٨].

- وهنالك تعريف آخر يركز على البعد البيئي بشكل معمَّق، حيث يوسِّع دائرة الاقتصاد لتخدم التنوع الحيوي في الأنظمة البيئية Biodiversity، وهذا التعريف مقترح من قبل «تحالف الاقتصاد الأخضر» (وهي منظمات غير هادفة للربح) the Green Economy Coalition، حيث يرون أن الاقتصاد الأخضر هو: «اقتصاد مرن يوفر حياة ذات جودة أفضل لجميع الكائنات الحية»[٢٦٩].

- تعريف الغرفة التجارية الدولية The International Chamber of Commerce2011، حيث يذهب إلى القول: إنه ذلك: «الاقتصاد الذي يدفع باتجاه العمل التبادلي التفاعلي بين النمو الاقتصادي والحس البيئي بما يحرز تقدمًا في التنمية الاجتماعية»[٢٧٠].

وهنالك مصطلحات تتشابك مع مصطلح «الاقتصاد الأخضر»، ومنها «النمو الأخضر» Green Growth، ولهذا المصطلح دلالات مشابهة، وذلك أنه يركز على تحقيق نمو اقتصادي مع التمسك بالاستدامة البيئية، إلا أن «البعد الاجتماعي» ليس ظاهرًا بوضوح في هذا المصطلح (النمو الأخضر)، ولذا فإنه يمكننا القول: إن مصطلح «الاقتصاد الأخضر» أكثر عمقًا وشمولية، وهو ما جعلنا نتبناه في هذا الكتاب، ونتخذه عنوانًا لفصل كامل فيه.

شرح مبسط لبعض أبعاد الاقتصاد الأخضر في الفيديو بعنوان:
(ما هو الاقتصاد الأخضر؟ شرح مبسط)
www.youtube.com/watch?v=fTB_Ntr-5s

ويقرر تقرير عربي بعنوان «الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير» - صادر عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية «أفد» ٢٠١١ م - أن «الاقتصاد الأخضر» يتأسس على إعطاء أوزان متساوية لمكونات الاستدامة، التي هي: التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية. ويؤكد ذلك التقرير على أن تحقيق أهداف الاستدامة بشكل متوازن يعين الدول العربية على تلافي النواقص التي ينشؤها الاقتصاد التقليدي كالبطالة والفقر وعدم تحقيق «الأمن الغذائي» و«الأمن الطاقوي» فضلًا على عدم تحقيق العدالة التوزيعية للثروات، وعدم تنويع الاقتصاد. ويقوم الاقتصاد الأخضر بعملية إعادة صياغة للقيم والمفاهيم حول كيفية تعريف «التنمية» و«النمو» و«التقدم» ونحو ذلك[٢٧١].

٩-٢-٢ الاقتصاد الأخضر: المبادئ والخصائص

لكي نضمن تميز «الاقتصاد الأخضر» وخروجه عن النسق الاقتصادي التقليدي، فلا بد أن يكون له مبادئ وخصائص محددة، ولقد اقترح البعض العديد من المبادئ والخصائص التي نجد فيما بينها تشابهًا وتداخلاً من جوانب عديدة، ويمكن لنا ذكر أهم تلك المبادئ والخصائص وهي من الأكثر ورودًا في الأبحاث والتقارير المتخصصة في «الاقتصاد الأخضر» وسوف نقتصر على أهم ٢٠ مبدأ وخصيصة للاقتصاد الأخضر، وذلك كما يلي[٢٧٢]:

١- الاقتصاد الأخضر هو وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

٢- يحمي الاقتصاد الأخضر «التنوع الحيوي» و«الأنظمة البيئية»، ويحافظ على «العالم الطبيعي» ويعمل على استدامته.

٣- يوجد الاقتصاد الأخضر عملاً ملائمًا ووظائف خضراء.

٤- يتسم الاقتصاد الأخضر بالفاعلية في استخدام الموارد والطاقة، بما في ذلك تفعيل «الإنتاج والاستهلاك المستدام» Sustainable Production and Consumption.

٥- يحترم الاقتصاد الأخضر العوامل والحدود البيئية بما فيها ندرة الموارد.

٦- يتأسس الاقتصاد الأخضر على «الاقتصاد الحقيقي» Real Economy بخلاف الاقتصاد التقليدي الذي يبالغ في «الاقتصاد الورقي»، كما في الأدوات والمشتقات المالية.

٧- يركِّز الاقتصاد الأخضر على تخفيض تكاليف المواد والمعدات المستخدمة وليس تخفيض تكلفة الأيدي العاملة.

٨- يستخدم الاقتصاد الأخضر منهجية متكاملة لاتخاذ القرارات.

٩- يغلّب الاقتصاد الأخضر المنظور طويل الأجل.

١٠- يتجاوز الاقتصاد الأخضر القياسات والمعايير والمؤشرات الاقتصادية التقليدية كالناتج المحلي الإجمالي GDP لقياس مستوى «التقدم» Progress، ويستخدم بدلاً عنها قياسات ومعايير ومؤشرات ملائمة للتنمية المستدامة بكافة مكوناتها.

١١- يتصف الاقتصاد الأخضر بالعدالة والمساواة سواء أكان ذلك بين الدول فيما بينها أو فيما بين الأجيال المختلفة في الدولة الواحدة.

١٢- يعمل الاقتصاد الأخضر على تخفيض معدلات الفقر وتدعيم الرفاهية وسبل المعيشة والحماية الاجتماعية والحصول على الخدمات الأساسية.

١٣- يستفيد الاقتصاد الأخضر من التقنيات والابتكارات الجديدة.

١٤- يفعِّل الاقتصاد الأخضر القوانين والتشريعات (بما فيه الحوكمة Governance).

١٥- يقوم الاقتصاد الأخضر على النهج التشاركي في القرار والديموقراطية.

١٦- يتسم الاقتصاد الأخضر بالمساءلة والشفافية والاستقرارية.

١٧- يتصف الاقتصاد الأخضر بالمرونة في الاستجابة للمتغيرات الديناميكية Resilience Principle.

١٨- يراعي الاقتصاد الأخضر كافة العوامل الخارجية المؤثرة.

١٩- يستثمر الاقتصاد الأخضر في المستقبل وفق «مبدأ تداخل الأجيال» Intergenerational Principle .

٢٠- الاقتصاد الأخضر يحدد الأسعار بشكل أكثر دقة وعدالة، حيث يراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية.

obeikandl.com

ربما يقال: إن بعض تلك المبادئ والخصائص أو ربما أكثرها «مثالية»، وهذا أمر صحيح، ولقد سبق لنا القول بأن منظور الاستدامة يتكئ على ما يسمى بـ «الاقتصاد المعياري» أو «المثالي» Normative Economics نظرًا لالتزامه بالأطر البيئية والاجتماعية المفترضة أو الواجبة، مما يجعله معليًا للجوانب الإنسانية والأخلاقية بما فيها الإيثار والكرامة والسعادة والعدالة لبني الإنسان، لا بل لجميع الكائنات الحية والأنظمة البيئية بكافة عناصرها ومقوماتها وأشكالها. وعلى الرغم من تقريرنا لما سبق، نبادر بالقول: إنه يصعب بل يستحيل التزام أي اقتصاد يتطلع لأن يكون اقتصادًا أخضر بكل هذه المبادئ والخصائص بدرجة كبيرة أو دفعة واحدة، وذلك للصعوبة البالغة في هذا المجال، مما يعني أننا نقر بوجود مرحلة انتقالية، يلتزم الاقتصاد فيها ببعض المبادئ والخصائص بطريقة بنائية تدريجية تكاملية، ونعرض في محور تالٍ أبرز مقومات وشروط التحول إلى «الاقتصاد الأخضر».

٩-٢-٣ الاقتصاد الأخضر وتعليم الاستدامة

شكل ٩-١ بعض أشكال الطاقة المتجددة

تعد ألمانيا واحدة من أكثر الدول نجاحًا في استغلال «الطاقة المتجددة»، مما جعلها تفلح في تأسيس «الاقتصاد الأخضر»؛ الذي يمكّنها من الإنتاج والصناعة بطريقة ملائمة بيئيًّا. وتشير التقديرات إلى أن ألمانيا ستصدِّر ما يقارب مليار يورو عام ٢٠٣٠م من منتجات القطاع الأخضر الذي يعتمد على طاقة الرياح وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة. وقد نجحت التجربة الألمانية في جعل «التقنيات الخضراء» منشئة لفرص عمل متزايدة، وثمة توقعات بأن يزيد عدد العاملين في هذا القطاع عن عدد المشتغلين في قطاع السيارات والآلات عام ٢٠٢٠م. ومما لا شك فيه أن هذا النجاح الكبير، يحيلنا إلى البحث عن أسراره. ومن المؤكد أن التعليم الجيد من أهم تلك الأسرار[٢٧٣]. ومع عدم الادعاء بأن هذا المحور سيطوق السياقات التعليمية الألمانية في هذا المجال، ستتم الإشارة إلى بعض الملامح التعليمية[٢٧٤]:

- الجامعات الألمانية تتضمن ١٤٤ تخصصًا في طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحيوية ونحوها.
- هنالك جامعات ومعاهد تخصصت في مجال الطاقة المتجددة، ومنها جامعة «ألدنبورغ»، وجامعة «كاسل»، وجامعة «مونستر»، ومعهد «بوخوم».
- تركز هذه الجامعات على برامج الدراسات العليا، وتستقطب الطلبة الدوليين المميزين.
- تفعيل التخصصات والشهادات المزدوجة بين العلوم الاقتصادية والبيئية.
- لجأت ألمانيا بذكاء إلى المنظومة التشريعية، حيث أعان قانون الطاقة المتجددة EEG المقر عام ٢٠٠٠م في تكريس التوجه نحو التعليم القائم الطاقة المتجددة واستلهام مبادئ الاستدامة.

٩-٣ التحول نحو الاقتصاد الأخضر

ليس بالأمر اليسير التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر وبعبارة أخرى يمكن القول: «إن الانتقال إلى تنمية خضراء ليس حدثًا فوريًّا يمكن تحقيقه بقرار واحد يتخذ على مستوى عال. بل يجب اعتباره عملية طويلة وشاقة، توجهها نظرة سياسية من الأعلى إلى القاعدة ومشاركة جماهيرية من القاعدة إلى فوق. هذه المقاربة تعطي التحول الشرعية السياسية والاجتماعية المطلوبة لضمان حشد الجهود على نطاق واسع لجعل هذا التحول حقيقة»[٢٧٥]. وأسباب كون ذلك التحول صعبًا متعددة، ويمكن إبراز أهمها كما يلي[٢٧٦]:

١- وجود حزمة من المبادئ والخصائص للاقتصاد الأخضر يلزم الوفاء بها على نحو معقول، وإن كان بطريقة مرحلية متدرجة.

٢- الحاجة إلى استثمارات ضخمة مرتبطة بالأصول المادية كالبني التحتية للنقل العام والسكك الحديدية ومعامل تحويل النفايات ومحطات الطاقة المتجددة.

obeikandl.com

٣- انخفاض الطلب على منتجات الاقتصاد الأخضر، بجانب كونها مطلوبة في أسواق محدودة، مع أنه توجد مؤشرات على زيادة الطلب على المدى البعيد.

٤- الاقتصاد الأخضر يحتاج إلى إدارة بيئية فاعلة وموارد بشرية ذات كفاءة عالية.

٥- الحاجة إلى منظومة تشريعات كاملة وحازمة، فضلًا على إجراءات تشجيعية للقطاعات الاقتصادية لدفعها للتحول.

ولقد حددت الغرفة التجارية الدولية The International Chamber of Commerce، ٢٠١١مجموعة من الشروط الواجب الالتزام بها من أجل ضمان الانتقال إلى « الاقتصاد الأخضر» وتتمثل في ١٠ شروط صنفت في ٤ مجموعات، وذلك كما يلي:

٩-٣-١ شروط الابتكار الاجتماعي

- تنمية الوعي حيال التحديات والتهديدات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، بجانب الفرص المتاحة.
- تعزيز المعارف والمهارات والتعليم في مجال الاقتصاد الأخضر بما يعين على اتخاذ خطوات منهجية عملية Operationalization.
- التركيز على إيجاد عمل ووظائف ملائمة.

٩-٣-٢ شروط الابتكار البيئي

- الفاعلية والرشد في استخدام الموارد.
- مراعاة دورات الحياة للطيف الحيوي في الأنظمة البيئية.

٩-٣-٣ شروط الابتكار الاقتصادي

- أسواق مفتوحة وتنافسية.
- استخدام قياسات ومعايير ومؤشرات تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي.
- تفعيل الاستثمار والتمويل في القطاعات الحكومية والخاصة.

openkanal.com

٩-٣-٤ شروط التعزيز التبادلي التكاملي

- التكامل في صناعة القرارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
- تفعيل الحوكمة والشراكة.

٩-٣-٥ نحو الاقتصاد الأخضر في العالم العربي

لكي نوضح أهم مقومات وشروط وإمكانيات تحول العالم العربي إلى الاقتصاد الأخضر، فإنه من الضروري التعريج على بعض الجوانب المتعلقة بهذا النوع من الاقتصاد، مع التركيز على الأبعاد ذات الصلة بالطاقة المتجددة على وجه التحديد، وذلك وفق تقرير «الطاقة المستدامة» الصادر ٢٠١٣م[٢٧٧]:

- يسهم النفط والغاز في تأمين ٣٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربي، ويتوقع أن ينخفض الطلب على النفط بمقدار ٧ ملايين برميل يوميًّا بحلول ٢٠٣٥م من جراء استخدام التقنيات المخفضة لاستهلاك الطاقة في العالم بجانب استخدام الطاقة البديلة. وهذا له انعكاسات سلبية على «الاقتصاد العربي التقليدي».
- تشكِّل طاقة الوقود الأحفوري (كالنفط والغاز) النسبة الأكبر من الطاقة المستهلكة في العالم العربي (٩٧٪)، وهي طاقة غير مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية، أما الطاقة المتجددة فلا تتعدى نسبتها ٣٪.
- يتم استخدام طاقة الوقود الأحفوري في تحلية المياه، وتصل نسبة استخدام تلك الطاقة غير المستدامة إلى ٥٠٪ من إجمالي الطاقة المستغلة في ذلك المجال على المستوى العالمي.
- على الرغم من أن استخدام الطاقة المسببة لانبعاثات الاحترار الكوني في العالم العربي هي ضمن المعدلات الأعلى عالميًّا، إلا أن هنالك ما يقارب ٣٥ مليونًامن المواطنين العرب لا يحصلون على الطاقة، ومنها أهمها الكهرباء.
- في أغلب الدول العربية تغيب السياسات والإستراتيجيات الخاصة بكفاءة استخدام الطاقة التقليدية وتشجيع الطاقة المتجددة، مما يعني ضرورة المسارعة في وضع مثل تلك السياسات والإستراتيجيات، مع أهمية مراعاة الأطر القومية والوطنية في هذا الصدد.

- هنالك حاجة ماسة لوضع خطط وبرامج للتعاون والشراكة والتكتل في هذا المجال الحيوي، الذي يحتاج استثمارات ضخمة وعقولاً كبيرة.
- يمتلك العالم العربي طاقات متجددة ضخمة جدًّا كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والطاقة الحرارية الجوفية في بعض الدول.
- مع وجود بعض التوجهات الإستراتيجية والاستثمارية لدى بعض الدول العربية إلا أن معدل الإنفاق على الطاقة المتجددة لا يزال ضئيلاً، حيث بلغت الاستثمارات في عام ٢٠١٢م ١,٩ مليار دولار فقط، وهي نسبة قليلة ولا تشكِّل شيئًا بالنسبة للاستثمارات العالمية.
- تعد الطاقة «الكهرمائية» هي الأولى في العالم العربي من حيث استخدام الطاقة المتجددة، تليها طاقة الرياح.
- تقدر القوى العاملة العربية بنحو ٩٥ مليون عامل في ٢٠٠٩م، ويعمل ٣٪ منهم فقط في قطاع الطاقة. الاستثمار في الطاقة المتجددة يولِّد آلاف الوظائف، وثمة تقديرات تشير إلى أن استثمار ١٠٠ مليار دولار في هذا المجال سيوجد٥٦٥ ألف وظيفة في غضون عشر سنوات.
- من المؤشرات الإيجابية في البرامج العملية للاقتصاد الأخضر العربي، أن الإمارات العربية المتحدة قد افتتحت أكبر محطة للطاقة الشمسية المركزة في العالم، وهي «محطة شمس -١» في آذار/مارس ٢٠١٢م والتي تولِّد ما يقارب ١٠٠ ميغاواط، ووضعت السعودية برنامجًا طموحًا يتمثل في إنتاج ٣٣٪ من الطاقة من مصادر متجددة بحلول ٢٠٣٢م.

ولتشجيع مختلف القطاعات في العالم العربي على التحول نحو «الاقتصاد الأخضر»، فإنه من الضروري إقرار حزمة من التحفيزات كالتعريفات التفضيلية والإعفاءات الضريبية لأوائل المتحولين إليه[٢٧٨] ويمكن أن يشمل ذلك أيضًا تسهيلات ائتمانية مشجعة لا سيما في القطاعات التي تمس الجوانب البيئية والصحة العامة بشكل جوهري؛ وذلك عبر مبادرات وبرامج دقيقة في ضوء السياسة والإستراتيجية العامة للتحول نحو «الاقتصاد الأخضر»، مع الاستمرار في عمليات التوعية وبناء الاتجاهات الإيجابية نحو هذا الاقتصاد الحيوي لدى القيادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر برامج متكاملة.

٩-٤ الإدارة البيئية في ضوء الاقتصاد الأخضر

تناولنا «الإدارة البيئية» بشيء من التفصيل في الفصل السادس، حيث طرحنا تعريفها ومقوماتها ومجالات أهميتها وتأثيرها وبعض التجارب التطبيقية المميزة. وفي هذا الفصل نتناول «الإدارة البيئية» في سياق «الاقتصاد الأخضر»، ويعد ذلك نوعًا من الإثراء التكاملي مع ما طُرح سابقًا. وفي سياق الاقتصاد الأخضر يمكننا تناول «الإدارة البيئية» من جوانب عديدة متشابكة، ولذلك فإنه من المهم التقاط أحد تلك الجوانب لكي نركز المعالجة على محور محدد. ومن أهم جوانب «الإدارة البيئية» في ذلك السياق ما يسمى بـ «الإدارة البيئية لسلسلة الإمداد» Environmental Supply Chain Management, ESCM، وقد يسمى «إدارة الاستدامة لسلسلة الإمداد» Sustainable Supply Chain Management, SSCM.

ويشير ذلك المفهوم إلى: تبني مفاهيم البيئة والاستدامة في كامل دورة حياة المنتج، والتي تبدأ من الحصول على المواد الخام إلى تسويق المنتجات وإيصالها إلى العملاء، ومن ثم فهي تشمل أربعة مكونات متداخلة متفاعلة فيما بينها، تؤدي في النهاية إلى «خضرنة الفعل الاقتصادي والاستثماري» الذي يتضمن: «خضرنة الشراء» و«خضرنة التصنيع» و«خضرنة التسويق» و«خضرنة النقل».

ويمكن تناول تلك المكونات باختصار، وسوف نورد بعض الاعتبارات الخاصة في العالم العربي، سواء من حيث توصيف الواقع الراهن أو بلورة برامج أو مبادرات أو أفكار للتحول إلى الخضرنة في كل مكوِّن منها، وذلك كما يلي[٢٧٩]:

٩-٤-١ الشراء الأخضر

يمثل الشراء الأخضر Green Purchasing خطوة أساسية في فكر الاستدامة، ويمكن تعريفه بأنه: **فلسفة اقتصادية تقوم على شراء المواد الخام والمنتجات الوسيطة الصديقة للبيئة والقابلة لإعادة التدوير أو الأقل ضررًا بيئيًا على أقل تقدير، مما يدفع الموردين والمصنعين للمواد الخام وللمنتجات الوسيطة إلى استخدام الشراء الأخضر والتصنيع الأخضر من جهتهم.**

ونلحظ في العالم العربي غياب التشريعات والآليات اللازمة لخضرنة عمليات الشراء، سواء أكان ذلك في مجال الزراعة أو التصنيع أو الخدمات أو حتى على المستويات الفردية. فمثلاً في الزراعة ليس هناك تقنين كافٍ لضبط عملية شراء واستخدام الأسمدة والمبيدات الزراعية، وقد ثبت أن الاستخدام الخاطئ لها يسبب مشكلات صحية خطيرة. والفعل الخاطئ يولد مشكلات وتحديات في أكثر من جانب، حيث إن شراء واستهلاك الأنواع غير الجيدة من الأسمدة والمبيدات يتسبب من جهة ثانية في إعاقة الجهود نحو خضرنة الزراعة، ومنها ما يتعلق بـ «الزراعة المستدامة»، التي نعرض لبعض مؤشراتها كما في الجدول التالي:

جدول ٩-١
مؤشرات حول الزراعة المستدامة من الفترة ١٩٩٩ - ٢٠١٠ مع بعض انعكاساتها في العالم العربي

حجم الطلب على الزراعة المستدامة في العالم	١٩٩٩م = ١٥ مليار دولار	٢٠٠٩م = ٥٥ مليار دولار
الإسهام في إيجاد الوظائف	تسهم الزراعة المستدامة في إيجاد الوظائف بزيادة ٣٠٪ لكل هكتار مقارنة بالزراعة التقليدية.	
الإسهام في التوفير	• تسهم الزراعة المستدامة في توفير من ٥ إلى ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي العربي بما يعادل ١١٤ مليار دولار بحسب إحصائيات عام ٢٠١٠م. • يمكن للزراعة المستدامة الإسهام في توفير يصل إلى ٤٥ مليار في فاتورة الغذاء خلال خمس سنوات في العالم العربي.	

المصدر: المنتدى العربي للبيئة والتنمية (٢٠١١)، تقرير الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير (تلخيص وجدولة المؤلف).

٩-٤-٢ التصنيع الأخضر

التصنيع الأخضر Green Production: **فلسفة اقتصادية يتم بموجبها استخدام الطاقة وتصميم المنتجات ووضع خطوط الإنتاج ومناولة المواد الخام وتصنيعها إلى حين الوصول إلى منتجات نهائية خضراء.** والتصنيع الأخضر هو الأهم، وذلك أنه يشمل كافة العمليات التي بموجبها يتم استخدام الطاقة وتصميم المنتجات ووضع خطوط الإنتاج ومناولة المواد الخام وتصنيعها إلى حين الوصول إلى المنتجات النهائية، ويجب أن يعمل على تقليل الأثر البيئي Environmental Impact إلى أقل مستوى ممكن، مع تقليل التكاليف وتحقيق أعلى مستويات «الكفاءة والفاعلية البيئية» على نحو يعين المنظمات على تحقيق أرباح مجزية.

صندوق ٩ - ٢ إطلالة على مسألة «التصنيع» في العالم العربي

من المشكلات الأساسية في مجال التصنيع في بعض الدول العربية، أن هنالك تركيزًا على الصناعات كثيفة الكربون كصناعات النفط والغاز والكيمياويات، بما يجعلها أكبر مصادر الانبعاثات المسببة للاحترار الكوني، مع غياب الإستراتيجيات الرامية لتخفيض مستويات تلك الانبعاثات الضارة، ومن ثم فثمة حاجة ماسة لوضع تلك الإستراتيجيات وتنفيذها بشكل دقيق. وتستهلك الصناعات في العالم العربي نحو ٥٠٠,٠٠٠ مليار كيلوواط ساعة من الطاقة الكهربائية، مما يوجب استخدام التقنيات والمعدات الأقل استهلاكًا للطاقة، حيث يمكن تقليل كميات الطاقة لكل طن من المنتجات بما يقارب ٣٠٪، وفي هذا منافع للمجتمع وللمصنعين معًا، حيث يقدر أن ذلك سيحقق وفورات بنحو ١٥٠,٠٠٠ مليار كيلوواط ساعة سنويًا بقيمة ١٢,٣ مليار دولار.

المصدر:

انظر: المنتدى العربي للبيئة والتنمية (٢٠١١)، تقرير الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير.

وفي ضوء الصندوق ٩-٢، تتأكد أهمية وضع السياسات والإستراتيجيات للتحول إلى التصنيع الأخضر في العالم العربي، ومن ذلك أنه يتعين على الحكومات وضع تدابير وبرامج تحفيزية للقطاع الخاص والعام لاستخدام التقنيات والمعدات الأقل استهلاكًا للطاقة، ويرى البعض أن رفع أو تقليل الدعم للخدمات الكهربائية سيعين في اتجاه تخفيض استهلاك الكهرباء على المستويات الصناعية والفردية، مع التشديد على أن الإجراءات والتدابير التي يتم أخذها لخضرنة الصناعة سيكون لها مردود اقتصادي كبير في المستقبل، ومن ذلك الوفورات التي يمكن تحقيقها في استهلاك الطاقة، مع العلم بأنه يمكن استرداد تكلفة تدابير تخفيض الطاقة في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

٩-٤-٣ التسويق الأخضر

التسويق الأخضرGreen Marketing، هو: فلسفة اقتصادية تراعي المتطلبات والاشتراطات البيئية في سائر أعمال التسويق وأركانه من منتج وتسعير ومكان وترويج. ومن ثم فإن مفهوم التسويق الأخضر يتفتت إلى أربعة مفاهيم فرعية، وهي:

obeikandl.com

٩-٤-٣-١ المنتج الأخضر

هو ذلك المنتج الذي يراعي المتطلبات والاشتراطات البيئية مع الاحتفاظ بمستويات الجودة المستهدفة. ويعني هذا أن التسويق الأخضر ينحاز إلى ذلك المنتج ويفضله على سائر المنتجات غير الخضراء.

٩-٤-٣-٢ السعر الأخضر

هو ذلك الذي يتضمن الكلفة البيئية، ولذا فإنه أعلى من سعر المنتجات غير الخضراء، وهذا ما يتطلب جهودًا تسويقية ذكية لإقناع المشترين والمستهلكين به.

٩-٤-٣-٣ السوق الأخضر

هو الفضاء الذي تباع فيه المنتجات الخضراء بأي قالب من القوالب التسويقية، كركن المنتجات العضوية في سوق الخضراوات.

٩-٤-٣-٤ الترويج الأخضر

يشير إلى **جهود التعريف والإعلان (أو الإشهار) حول المنتجات الخضراء**. والانتهاكات البيئية المتزايدة توجب التوقف عن تسويق أي منتجات غير خضراء، وبالذات التي تحمل أضرارًا بالغة للبيئة والصحة العامة، ومن هنا فإننا نقرر بأن التسويق الأخضر يتطلب سلوكًا أخلاقيًّا عاليًّا، فالسوق مليء بالمنتجات غير الخضراء أو حتى الضارة، مما يشكِّل ضغطًا كبيرًا على مقدم الخدمات التسويقية لا سيما في المدى القريب والمتوسط، أما في المدى البعيد فربما تقل هذه الضغوط نظرًا لاتساع هوامش المنتجات الخضراء وارتفاع معدلات الطلب عليها.

٩-٤-٤ النقل الأخضر

النقل الأخضر Green Transportation هو: **فلسفة اقتصادية يتم بموجبها استخدام أكثر الوسائل المأمونة من الناحية البيئية في مجال النقل بكافة أشكاله**. وتنبثق أهميته من كون النقل يشكِّل ما يقارب ٢٠٪ من التكاليف للمنظمات الصناعية من جهة، ونظرًا لاستخدام أساطيل ضخمة للنقل من شأنها الإسهام في تلويث الهواء – كما مر معنا في الفصل الخامس – من جهة ثانية، فإن النقل الأخضر يصبح ضروريًّا، وذلك بتبني كافة الوسائل والاشتراطات التي تؤدي إلى «خضرنة النقل».

والوضع السيء للنقل في العالم العربي (انظر الصندوق ٩-٣) يتطلب من الحكومات تدخلاً عاجلاً لوضع سياسات وإستراتيجيات وبرامج للتحول نحو «النقل الأخضر»، وكل ذلك يستلزم حزمة من الخطوات والإجراءات، ومنها:

- تطوير إمكانيات منظمات النقل وقدراتها الإستراتيجية والفنية والتنفيذية.
- توسيع شبكات النقل العام ومترو الأنفاق وسكك الحديد.
- دعم برامج النقل العام وفق جودة عالية.
- فرض معايير وإجراءات لتخفيض استهلاك الوقود.
- وضع برامج وحوافز وإجراءات للتشجيع على استخدام النقل العام والتقليل من النقل الخاص.
- التعريف بوسائل النقل الأخضر ودعم الحصول عليها واستخدامها وفق برامج مدروسة.

صندوق ٩ - ٣ إطلالة على مسألة «النقل» في العالم العربي

يتصف النقل في العالم العربي بالرداءة في جوانب عديدة ويعاني من نواقص كثيرة، ويرجع ذلك جوهريًا إلى عدم كفاءة المنظمات التي تقوم على النقل وضعف السياسات والإستراتيجيات والاستثمارات التطويرية، ونظرًا لضعف خدمات النقل العام كمًّا وكيفًا فإن نسبة كبيرة من الناس تلجأ إلى وسائل النقل الخاص، مع ارتفاع نسب الحوادث المميتة والمسببة للإصابات المختلفة. ويستهلك النقل ما يقارب ٣٢٪ من إجمالي الطاقة، ويتسبب بشكل جوهري في تلويث الهواء، وهو مسؤول عن ٢٢٪ من إجمالي الانبعاثات الضارة المسببة للاحترار الكوني في الدول العربية.

ومثل هذا النمط في النقل في عالمنا العربي لا يسهم في تنمية الأرياف ولا يوجد وظائف جديدة، مع التسبب في حالات الازدحام والاختناق الشديد في المدن والتلويث الهوائي وما يحمله ذلك من أمراض وتخفيض مستويات الرفاهية والمتعة مع إعاقة الحركة الاقتصادية والاجتماعية، وغياب النقل العام الجماعي الملائم يؤدي إلى تحمل خسائر اقتصادية تقدر بنسبة تتراوح من ٣ إلى ١٠٪ من الناتج الإجمالي المحلي في البلد، علمًا بأنه إذا تم خضرنة النقل بنسبة ٥٠٪ فإنه من المتوقع أن يتم توفير ٢٨٠ مليار كيلوواط ساعة سنويًا وهذا يعادل ٢٣ مليار دولار تقريبًا، مع تخفيض جوهري في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

المصدر:
انظر: المنتدى العربي للبيئة والتنمية (٢٠١١)، تقرير الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير.

٩-٥ مبادرات دولية لدعم الاقتصاد الأخضر

مر معنا أن عملية الانتقال إلى «الاقتصاد الأخضر» ليس سهلاً، ولا يمكن تحقيقه في مدة زمنية قصيرة، بل يحتاج جهودًاكبيرة متواصلة مع توافر المعارف والخبرات والمهارات اللازمة في جوانب عديدة، فضلًا على الحاجة إلى استثمارات ضخمة على المدى القريب والمتوسط والبعيد. ولقد قدمت مبادرات عديدة من قبل بعض المنظمات الدولية والمنظمات غير الهادفة للربح NGOs، ويستهدف بعضها تقديم العون للدول النامية، سواء كان عونًا استشاريًّا أو ماليًّا. وسوف نعرف ببعض تلك المبادرات، إلا أننا نؤكد على ضرورة قيام الدول العربية بتأهيل بعض عقولها الأكاديمية والبحثية والاستشارية في هذه المجالات كي لا ترتهن جهودها في خضرنة الاقتصاد في أيدي الدول الأجنبية، مما يكرس «التبعية التنموية» في عصر الاقتصاد الأخضر، وهذا مصير مشؤوم يجب دفع كلفة عدم الصيرورة إليه. ومن المبادرات الدولية في هذا المجال:

٩-٥-١ مبادرة Green Growth Knowledge Platform (GGKP)

هذه المبادرة مقدمة من قبل أربع منظمات، وهي:

- The Organisation for Economic Co-operation and Development, OECD.
- The United Nations Environment Program, UNEP.
- The Global Green Growth Institute, GGGI.
- The World Bank.

وتهدف مبادرة GGKP إلى تعزيز وتوسيع الجهود الرامية لتحديد وردم الفجوات بين النظرية والممارسة في مجال «النمو الأخضر»، ولمعاونة الدول على وضع وتنفيذ سياسات تمكِّنها من التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وذلك عبر أبحاث واستشارات على مستوى عال من الجودة، مع تقديم أدوات وآليات ومصفوفات ومعايير ومؤشرات Tools, Mechanisms, Metrics, Criteria and Indicators في تلك المجالات، وعرض الممارسات الجيدة Best Practice ، ونحو ذلك. وقد وضعت تلك المبادرة للمدة التي تلي عام ٢٠١٢م. ويمكن الحصول على معلومات إضافية عبر الموقع التالي:

http://www.greengrowthknowledge.org/Pag es/GGKPHome.aspx

obeikandi.com

٩-٥-٢ مبادرة Green Industry Platform

قدم هذه المبادرة كل من:

- The United Nations Industrial Development Organization, UNIDO.
- The United Nations Environment Program, UNEP.

وهذه المبادرة تصنف نفسها على أنها «منتدى دولي» قائم على الشراكات مع كافة الأطراف ذات الصلة كالحكومات والشركات والمنظمات غير الهادفة للربح، وهي تسعى إلى دعم الجهود لخضرنة الصناعات، عبر إمداد الشركات بأدوات تمكِّنها من إدماج سياسات الخضرنة بخططها الإستراتيجية ووضع خارطة طريق للتحول إلى «الصناعات الخضراء»، والمشاركة في الأدوات والآليات والممارسات الجيدة والتقنيات والابتكارات الجديدة والبيانات والمعلومات. وقد وضعت هذه المبادرة في العام ٢٠١٢م وتأمل أن تتحقق في الأعوام القادمة. ويمكن الرجوع إلى هذه المبادرة عبر الموقع التالي:

http://www.unido.org/index.php?id=1002609

٩-٥-٣ مبادرة UN Sustainable Development Knowledge Platform

هذه المبادرة مقدمة من قبل: The UN Division for Sustainable Development, UNDSD

وتهدف هذه المبادرة إلى أن تكون «منصة معرفية» Knowledge Platform، بحيث تقدم مصادر للمعلومات الثرية عن «التنمية المستدامة» وما يتعلق بالجهود الدولية في تعزيزها، بما في ذلك معلومات مخصصة عن «الاقتصاد الأخضر»، سياساته وقياساته، وتنشر سلسلة من الكتب الإرشادية حول الاقتصاد الأخضر Guidebook. ولهذه المبادرة موقع في الشبكة (الإنترنت)، يمكن الرجوع إليه، وهو:

http://sustainabledevelopment.un.org/index. php?menu=1224

٩-٥-٤ مبادرة Green Growth on-line e-Learning Facility

تم تبني هذه المبادرة من قبل:

The United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, UNESCAP

تركز هذه المبادرة على تعليم وتنمية وعي الأطراف ذات الصلة حيال أفضل الطرق المبتكرة والأقل تكلفة المتعلقة بـ «النمو الأخضر» وتقدم حزمة من البرامج التدريبية والمقررات العلمية المنشورة في الشبكة Web-based Curriculum. ولهذه المبادرة الموقع الآتي:

/http://www.greengrowth-elearning.org/lms

obeikandl.com

ملخص الفصل التاسع

يمكن تلخيص أبرز النقاط الواردة في هذا الفصل عبر الآتي:

- لتحقيق «الاستدامة الاقتصادية» ينبغي تغليب المنظور البيئي للاقتصاد ومفاهيمه وتطبيقاته، بما يتطلبه من هجر المفهوم التقليدي للاقتصاد ومفاهيمه وتطبيقاته.
- لم يبزغ الاهتمام الدولي بمفهوم «الاقتصاد الأخضر» Green Economy, GE إلا في السنوات القليلة الماضية، مع أن الكثير من سياساته وتطبيقاته قد نوقشت في العقود الماضية. وقد ظهر مصطلح «الاقتصاد الأخضر» للمرة الأولى في عام ١٩٨٩م في تقرير حكومي بريطاني، وثمة تعريفات عديدة له.
- المضي في سياق «الاقتصاد الأخضر» بشكل متوازن يعين الدول العربية على تلافي النواقص التي ينشؤها الاقتصاد التقليدي كالبطالة والفقر وعدم تحقيق «الأمن الغذائي» و«الأمن الطاقوي» وعدم تحقيق العدالة التوزيعية للثروات، وعدم تنويع الاقتصاد.
- للاقتصاد الأخضر حزمة من المبادئ والخصائص وقد تم إيراد أهم ٢٠ مبدأ وخصيصة.
- التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر ليس أمرًا ميسورًا ولا يمكن تحقيقه بقرار واحد يتخذ على مستوى عال، بل هو عملية طويلة وشاقة، وتتطلب مشاركة مجتمعية فاعلة. كما أن التحول يستلزم سياسات وإستراتيجيات معمقة بجانب استثمارات ضخمة وحزمة من الآليات والإجراءات الدقيقة.
- «الإدارة البيئية» في السياق الأخضر تتضمن تبني مفاهيم البيئة والاستدامة الاقتصادية بما يسهم في «خضرنة الفعل الاقتصادي والاستثماري»، ومن ذلك: «خضرنة الشراء» و«خضرنة التصنيع» و«خضرنة التسويق» و«خضرنة النقل».

obeikandl.com

- ألمانيا من أكثر الدول نجاحًا في استغلال «الطاقة المتجددة»، مما جعلها تفلح في تأسيس «الاقتصاد الأخضر»، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب، ومن أهمها العناية الفائقة في تعليم الاستدامة.
- هنالك جوانب إيجابية وسلبية بخصوص «الاقتصاد العربي الأخضر»، ينبغي تعضيد الإيجابي والتقليل من السلبي، ضمن منظور إستراتيجي مؤسسي يعين على التحول صوب الاقتصاد الأخضر، ولا سيما أن الدول العربية تمتلك الكثير من الموارد والإمكانيات في هذا المجال.

obeikandl.com

أبرز مصطلحات الفصل التاسع

- الاقتصاد الأخضر. نهج مبني على دمج النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والمساواة الاجتماعية بشكل متكامل (تعريف المنتدى العربي للبيئة والتنمية، ٢٠١١).
- الشراء الأخضر. فلسفة اقتصادية تقوم على شراء المواد الخام والمنتجات الوسيطة الصديقة للبيئة والقابلة لإعادة التدوير أو الأقل ضررًا بيئيًّا على أقل تقدير، مما يدفع الموردين والمصنعين للمواد الخام وللمنتجات الوسيطة إلى استخدام الشراء الأخضر والتصنيع الأخضر من جهتهم.
- التصنيع الأخضر. فلسفة اقتصاديةيتم بموجبها استخدام الطاقة وتصميم المنتجات ووضع خطوط الإنتاج ومناولة المواد الخام وتصنيعها إلى حين الوصول إلى منتجات نهائية خضراء.
- التسويق الأخضر. فلسفة اقتصادية تراعي المتطلبات والاشتراطات البيئية في سائر أعمال التسويق وأركانه من منتج وتسعير ومكان وترويج.
- المنتج الأخضر. ذلك الذي يراعي المتطلبات والاشتراطات البيئية مع الاحتفاظ بمستويات الجودة المستهدفة.
- السعر الأخضر. ذلك الذي يتضمن الكلفة البيئية، مما يجعله أعلى من سعر المنتجات غير الخضراء.
- السوق الأخضر. الفضاء الذي تباع فيه المنتجات الخضراء بأي قالب من القوالب التسويقية.
- الترويج الأخضر. جهود التعريف والإعلان (أو الإشهار) حول المنتجات الخضراء.
- النقل الأخضر. فلسفة اقتصادية يتم بموجبها استخدام أكثر الوسائل المأمونة من الناحية البيئية في مجال النقل بكافة أشكاله.

obeikandi.com

أسئلة لتعميق الفهم

١- بطريقة تحليلية، كيف يمكن لك الربط بين مفهومي «الاستدامة الاقتصادية» و«الاستدامة البيئية»؟

٢- كيف يمكن لنا البرهنة على أهمية «الاقتصاد الأخضر»، مستعينًا بنتائج الدراسات العلمية والمؤشرات الإحصائية؟

٣- متى ظهر مصطلح «الاقتصاد الأخضر» وأورد ثلاثة تعريفات مع الشرح؟

٤- اذكر مع الشرح أهم عشرة من مبادئ وخصائص «الاقتصاد الأخضر» مع تعليل الاختيار؟

٥- كيف يمكن للعالم العربي التحول إلى «الاقتصاد الأخضر»؟

٦- حددت The International Chamber of Commerce في عام ٢٠١١ مجموعة من الشروط للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، اذكر تلك الشروط وعرِّف بهذه المنظمة؟

٧- تناول المفاهيم التالية بالتعريف والشرح المختصر مع التمثيل وإيضاح المفهوم العام الذي تنتمي إليه هذه المفاهيم:

Green Purchasing - Green Production - Green Marketing - Green Transportation

٨- هل للتعليم دور في تدعيم «الاقتصاد الأخضر»؟ علِّل مع إيراد بعض التجارب المميزة؟

٩- هل هنالك مبادرات دولية في مجال «الاقتصاد الأخضر»؟ ما أهمها؟ وما أبرز المحاذير التي ترى أنه ينبغي التفطن لها؟

١٠- عبر التقديرات والمؤشرات الإحصائية، وضِّح أبرز معالم الواقع العربي في مجال «الاقتصاد الأخضر» وما آفاق المستقبل، مع مراعاة الاعتبارات والمعلومات الواردة في الصندوق ٩-٢ والصندوق ٩-٣؟

obeikandi.com

أنشطة بحثية

النشاط الأول:

نفذ نشاطًا بحثيًّا استطلاعيًّا لتحديد مستوى الوعي بأهمية «الاقتصاد الأخضر»، على أن يتضمن النشاط:

١- مقابلات شبه مهيكلة.

٢- عينة لا تقل عن ١٥ موظفًا في القطاع الخاص.

٣- عينة لا تقل عن ١٥ موظفًا في القطاع الحكومي.

٤- عينة لا تقل عن ١٥ طالبًا في الجامعة.

٥- تحليلاً إحصائيًّا للنتائج.

٦- توصيات ومقترحات لتدعيم الوعي حيال الاقتصاد الأخضر.

مع كتابة تقرير متكامل وتدوين كافة المراجع التي اعتمدت عليها وفق المنهجية العلمية.

النشاط الثاني (نشاط جماعي):

نفذوا نشاطًا بحثيًّا مكتبيًّا لتحديد أهم ملامح «الاقتصاد الأخضر» في بلدكم، على أن يتضمن النشاط:

١- توصيف الوضع التشريعي والسياسات في بلدكم حيال «الاقتصاد الأخضر».

٢- توصيف القدرات والإمكانيات في بلدكم التي يمكن استغلالها في مجال «الاقتصاد الأخضر».

٣- توصيف الوضع الاستثماري في بلدكم في مجال «الاقتصاد الأخضر».

٤- بيان بالنواقص والمتطلبات التي تعتقدون أنها ضرورية لتمكين البلد للتحول نحو «الاقتصاد الأخضر».

مع كتابة تقرير متكامل وتدوين كافة المراجع التي اعتمدتم عليها وفق المنهجية العلمية.

obeikandl.com

النشاط الثالث (نشاط جماعي):

نفذوا نشاطًا بحثيًّا مكتبيًّا استطلاعيًّا لتحديد بعض الأفكار العملية التي يمكن تطبيقها في مجال «الاقتصاد الأخضر» في بلدكم، على أن يتضمن النشاط:

١- تحديد أبرز المجالات التي يمكن الاشتغال بها في مجال «الاقتصاد الأخضر» في بلدكم، وفق محددات علمية دقيقة.

٢- استطلاع آراء عينة لا تقل عن ١٠ من المختصين في المجال الاقتصادي والاستثماري.

٣- استطلاع آراء عينة لا تقل عن ١٢ طالبًا في التخصصات الاقتصادية والإدارية والهندسية والعلوم البحتة.

٤- بلورة ٣ مشروعات عملية في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها، موضحًا الفكرة والأهداف والمتطلبات المالية والبشرية والتقنية والمعلوماتية لكل مشروع.

٥- تأسيس حساب في الفيسبوك / تويتر للتعريف بالاقتصاد الأخضر.

مع كتابة تقرير متكامل وتدوين كافة المراجع التي اعتمدتم عليها وفق المنهجية العلمية.

obeikandl.com